يشك فيه واما الثانية فلان الاختيار لا يتحقق الامع العلم فان القاصد الى ايجاد الشي انما
اده بعد علمه به وهذا امر ضروري لا نشك فيه ولما بينا انه عالم مطلق فيلزم ان يكون
ما اذ لو اختص عالميته بالبعض لكان اختصاصه بذلك البعض شي اوجب اختصاص
تقرا الى غيره اما الغير فيكون ناقصا بذاته تعالى الله عنه واحتج قدما الفلا
ان بان العلم الاجل اما ان يكون صفة كمال او صفة نقصان فان كان
في نفسها كاملة بغيرها وان كانت صفة نقصان وجب تنزيهه
يكون ان لو كانت صفة الكمال فاستبعد التغير اما اذا
ان لكونها مقتضية لصفات الكمال احتج من قال انه
الجزئي بان الجزئيات في معرض التغير فالعلم
فاذا كان المعلوم متغيرا كان مثاله متغيرا
الاد التعلق العلم بكون زيد في الدار حال
وان لم يبق لزم التغير اما الطبايع
الجزئي على الوجه الكلي هو ان
كما نعلم جلوس معين بانه جلو
الشمس في يوم كذا في شهر كذا
لانه جلوس جلوس وقع او
تلك الصفات جميعها كليات
المتعلق او معنى دو تعلق
لا يوجب التغير في الذات
اراده بالمقدور والمراد فه
جود الموجودات كما قيل لو وجد

موجود

٤

موجود لو جد الواجب لانه ان كان واجبا فقد ثبت المطلوب وان كان ممكنا فلا بد
من موثر فان كان موثره واجبا فقد حصل المراد ايضا وان كان ممكنا افتقر الى موثر
اخر فان كان هو الاول لزم الدور وان كان غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب
وان كان ممكنا افتقر الى موثر اخر فموثره ان كان هو الاول لزم الدور وان كان غيره
نقلنا الكلام فاما ان يدور او يتسلسل في الاثنين او ينتهي الى الواجب والدور والتسلسل
في الاثنين باطل فيجب الانتهى الى الواجب لذاته اما ان الدور وهو توقف الشي على
المتوقف عليه باطل فلانه لو توقف شي على المتوقف عليه لزم توقفه على نفسه لان
الموقوف على الموقوف موقوف مثلا اذا توقف ا على ب وب على ا لزم توقف كل منهما
على نفسه واذا توقف على نفسه لزمه تقدمه على نفسه وهو محال واما ان التسلسل في الاشيا
وهو ترتب امور بكون وجود الجزء الاول مستفادا من الجزء الثاني ووجود الثاني من الثالث
هكذا الى غير النهاية محال فلان التسلسل التي ترتبت في العلل والمعلول لو وجدت لاحتاجت
من علة مستقلة وتلك العلة اما ماهيتها او نفسها او بعضها او خارج عنها او المركب
من الداخل والخارج لا جايز ان يكون العلة ماهيتها والا لزم كون السلسلة واجبة الوجود
لان الواجب ما يقتضي ذاته وجوده وذلك يخالف تركبها مع الاحاد الممكنة ولا ان يكون
العلة نفسها اي الماهية مع البعض والا لزم تقدم الشي على نفسه ولا ان يكون بعضها
لان اي بعض فرض من السلسلة كانت علة ذلك البعض اولى بعلية السلسلة من ذلك
البعض لان ما يتبع به احاد السلسلة اكثر او لى بعليتها مما يتبع به اقل لان الاولى تاثيره
في السلسلة يكون اكثر اذ يتبع به ذلك البعض وما يتبع به ذلك البعض وذلك البعض لا
يتبع به الا معلوله لانه يعلم ان علة ذلك البعض اولى بعلية السلسلة ولا ان يكون خارجة
لان تلك العلة لا بد وان توجد بكل واحد من احاد السلسلة اما بواسطة او بغير واسطة والا لما
كانت مستقلة ولكل واحد من تلك الاحاد علة في السلسلة فيلزم توارد العلل على معلول

Copyright © King Saud University